ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417



المجلد: 20 العدد: 02 (2026) ص650-667

التجربة المصرية في إدارة وتسيير تحويلات الجالية بالخارج

– عرض تحليلي للسياسات والبرامج الموجهة للجالية المصرية بالخارج –

The Egyptian Experience in the Management of Diaspora Remittances: An Analytical Review of Policies and Programs Directed at Egyptians Abroad

د. مساهل عبد الرحمان

المركز الجامعي نور البشير - ولاية البيض – الجزائر

a.messahel@cu-elbayadh.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2026/03/11

تاريخ القبول:
2026/07/14

الكلمات المفتاحية:

- ✓ تحويلات المهاجرين
- ✓ الجالية بالخارج
- ✓ السياسات الاقتصادية للهجر

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجربة المصرية في إدارة واستقطاب تحويلات الجالية بالخارج، من خلال عرض أهم السياسات والبرامج والمؤسسات التي اعتمدتها الدولة المصرية لتعزيز تدفقات التحويلات عبر القنوات الرسمية وتوجيهها نحو دعم التنمية الاقتصادية. تنطلق الدراسة من ملاحظة أن مصر تعد من بين أكبر الدول المستقبلة للتحويلات في العالم، في حين تبقى تحويلات الجالية الجزائرية محدودة نسبياً رغم حجمها وأهميتها الاقتصادية المحتملة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي لتحليل الإطار المؤسسي والمالي الذي ساهم في نجاح التجربة المصرية، بما في ذلك السياسات النقدية التحفيزية، والبرامج الموجهة للمغتربين، وآليات دمجهم في مسار التنمية الوطنية. كما تسعى إلى إبراز العوامل التي تفسر ارتفاع التحويلات المصرية مقارنة بالجزائر، وتحديد الدروس المستفادة من هذه التجربة. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح مصر في هذا المجال يرتبط بوجود سياسات حكومية واضحة ومؤسسات متخصصة وبرامج تحفيزية موجهة للجالية بالخارج. وبناءً على ذلك، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد الجزائر على تعزيز تحويلات جاليتها بالخارج وتحويلها إلى رافعة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

Article info

Received
11/03/2026
Accepted
14/07/2026

Keywords:

- ✓ *Migrant Remittances*
- ✓ *Diaspora*
- ✓ *Migration Economic Policies*

Abstract :

This study aims to analyze the Egyptian experience in managing and mobilizing diaspora remittances by examining the main policies, programs, and institutional mechanisms adopted by the Egyptian government to encourage remittance inflows through formal channels and channel them toward economic development. The study is motivated by the fact that Egypt ranks among the world's largest recipients of remittances, while Algerian remittance inflows remain relatively limited despite the considerable size and potential of its diaspora. Using a descriptive-analytical approach, the paper examines the institutional and financial framework that contributed to the success of the Egyptian experience, including incentive-based monetary policies, diaspora-oriented programs, and mechanisms aimed at strengthening the economic ties between expatriates and their home country. The study also highlights the key factors explaining the relatively high level of Egyptian remittances compared with Algeria. The findings suggest that Egypt's success is largely linked to coherent public policies, dedicated institutions, and targeted programs for its diaspora. Based on these insights, the study proposes a set of policy recommendations that could help Algeria enhance diaspora remittances and transform them into an effective driver of sustainable economic development.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تحتل مصر المركز السابع عالميا في قائمة الدول التي تتلقى تحويلات مالية من مواطنيها العاملين بالخارج، حيث سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام 2025 تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق، حيث ارتفعت بمعدل 40.5 % لتصل إلى نحو 41.5 مليار دولار (مقابل نحو 29.6 مليار دولار خلال العام السابق 2024). وذلك بحسب تقرير للبنك المركزي المصري[1].

وتأتي النسبة الكبرى من تحويلات المصريين بالخارج من دول الخليج العربي التي يعمل بها حوالي 8 ملايين مصري من بين حوالي 11 مليون مصري يعملون في مختلف دول العالم

في المقابل، ورغم امتلاك الجزائر لجالية معتبرة في الخارج، خصوصًا في أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن حجم التحويلات المسجلة رسميًا لا يزال محدودًا نسبيًا، ولا يعكس الإمكانات الكامنة لهذه الجالية من حيث عددها ومستواها التعليمي وموقعها في أسواق عمل متقدمة. وهو ما يطرح تساؤلات حول طبيعة البيئة المؤسسية والمالية المحفزة للتحويل، ومدى قدرة السياسات الحالية على استقطاب مدخرات المغتربين عبر القنوات الرسمية وتحويلها إلى رافعة تنموية حقيقية.

انطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذا المقال حول تساؤل مفاده: **إلى أي مدى يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة المصرية في إدارة واستقطاب والاستفادة من تحويلات الجالية بالخارج وتوظيفها لدعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة؟**

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح الفرضيات التالية:

- يرتبط ارتفاع التحويلات المصرية بوجود سياسات وبرامج تحفيزية ومؤسسات موجهة للجالية، وهي آليات يمكن نقلها والاستفادة منها في الجزائر.
- ارتفاع التحويلات المصرية يعود إلى سياسات نقدية ومؤسساتية محفزة، وليس فقط لحجم الجالية.
- ضعف التحويلات الجزائرية مرتبط بالسياسات والمؤسسات المحدودة وعدم جدية الحكومة في الاهتمام بالاستفادة من الجالية اقتصاديا.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة المصرية والبرامج المطبقة في مجال الاستفادة واستقطاب التحويلات المالية للمهاجرين والجالية المصرية بالخارج. وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من تلك التجربة الرائدة في تعزيز وتقوية وزيادة نسبة تحويلات جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج، خاصة في مجال الاستثمار وتعزيز العلاقة الاقتصادية مع الوطن.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج **الوصفي– التحليلي**، الذي يساعد في إعطاء صورة مختصرة عن الجهود المصرية في الاستفادة من التحويلات المالية لجاليتها، سواء في شكل تحويلات نقدية أو استثمارات تم الشروع فيها فعليا على الأراضي المصرية.

خطة الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة ولإعطاء صورة واضحة وشاملة عن الجهود والخبرة المصرية في إدارة واستقطاب التحويلات المالية من المصريين بالخارج، سنتطرق في بحثنا إلى أربع محاور أساسية:

المحور الأول: التحويلات المالية كرافد للتنمية المستدامة

المحور الثاني: التجربة المصرية في إدارة وتنظيم تحويلات الجالية بالخارج

المحور الثالث: آليات الاستفادة من التجربة المصرية لتعزيز تحويلات الجالية الجزائرية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. التحويلات المالية كرافد للتنمية المستدامة:

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين خلال العقود الأخيرة نموا ملحوظًا جعلها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لكثير من الدول النامية، بل وأكثرها استقرارًا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية. ووفق بيانات البنك الدولي، أصبحت التحويلات تمثل رافدًا أساسيًا للعملة الصعبة في العديد من الاقتصادات، بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم القدرة على تمويل الاقتصادات الوطنية بشكل عام. ولم يعد ينظر إلى هذه التحويلات بوصفها مجرد تدفقات ذات طابع اجتماعي أو عائلي، بل كأداة محتملة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة كلما أُحسن إدارتها واستثمارها بشكل عقلاني يساهم في ارساء سياسات اقتصادية ومؤسساتية دائمة ومستدامة.

1.2. تعريف التحويلات المالية

نقصد بتحويلات المهاجرين، تلك المدخرات التي يحوّلها العمال المهاجرون من دول المهجر (أو دول الاستقبال) إلى دول الهجرة (دول الإرسال) بصورة نقديّة أو عينيّة. وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلّية لدول الهجرة أو بالعملات الأجنبية الأخرى، كما أن تحويلها قد يتمّ من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية.

وتتعدد الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار التحويل من طرف المهاجر وأهمها[2]:

أ -الدوافع الذاتية أو الداخلية: وتتمثل أساسا في الإيثار والتضامن الأسرى وروح الواجب اتجاه الأسرة الأقارب. كما أنها انعكاس لشعور الفرد برضاه عن نفسه وتأمين مستقبله ومستقبل العائلة حال عودته إلى الوطن.

ب -الدوافع المالية: والسبب الأساسي لذلك هو من أجل إقامة مشروعات استثمارية في الوطن الأصلي، بهدف تأمين حياة مادية مناسبة، والاستثمار في مدخراته الشخصية. كل هذا بشرط أن يكون مناخ الاستثمار في الدولة الأم مشجعًا لهذا القرار .

ج -دوافع المشاركة في المخاطر والتأمين: يرتكز هذا الدافع على فكرة أن الهجرة ومن ثم التحويلات هي نتاج قرار جماعي تتخذه الأسرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية – الاجتماعية .فمن ناحية يقوم الشخص بعملية التحويل للمحافظة على الروابط الأسرية ومن ثم ضمان احتمالات عودته في حالة فشل مشروع الهجرة الخاص به. ومن ناحية أخرى تقوم الأسرة باستثمار هذه الأموال تمهيدًا لإرسال أفضل أعضاءها إلى الخارج في المستقبل.

د -دافع رأس المال الاجتماعي: ويرتكز هذا الدافع على أن التحويلات ليست مجرد عملية تحويل مالي، وإنما تمثل شبكة معقدة من المفاوضات والعلاقات ما بين الأسر المنتشرة في أنحاء العالم والوطن الأم .ومن ثم فإن التحويلات تعد بمثابة إستراتيجية أسرية وليست عملية فردية.

2.2. التحويلات المالية والتنمية الاقتصادية

أكدت الكثير من الدراسات والإحصائيات، فائدة الأموال المحولة بالنسبة لاقتصاديات الدول المرسلة للمهاجرين. فحسب البنك العالمي فان التدفقات المالية المرسلة فاقت المساعدات الإنمائية المقدمة للدول الفقيرة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجتمعتين. بحيث بلغت مجموع المبالغ المرسلة سنة 2024، 905 مليار دولار، حسب خبراء في البنك الدولي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول 1: تدفقات التحويلات في مختلف مناطق العالم (2017–2024)

الوحدة/ مليار دولار	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	465	510	536	530	587	640	647	685
شرق آسيا والمحيط الهادئ	129	137	143	132	128	132	135	136
باستثناء الصين	65	70	75	72	75	81	85	88
أوروبا وآسيا الوسطى	42	47	49	46	55	68	62	64
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	81	89	96	104	131	144	155	163
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	54	55	57	59	67	65	55	58
جنوب آسيا	117	132	140	147	157	177	185	207
أفريقيا جنوب الصحراء	42	49	50	43	49	54	55	56
البلدان مرتفعة الدخل	179	189	193	191	208	205	218	219
العالم	644	699	729	721	795	844	865	905

المصدر: ديليب راثا، سونيا بلازا، إيونغ جو كيم (2024)، **في عام 2024، من المتوقع أن تبلغ تدفقات التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 685 مليار دولار، بما يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية معاً**، مقال في مدونة البنك الدولي على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/in-2024--remittance-flows-to-low--and-middle-income-countries-ar

نلاحظ من خلال الجدول أن منطقتنا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) هي اقل المناطق تلقيا للتحويلات مقارنة بمختلف مناطق العالم الأخرى، وهو ما يعكس ربما نقص في حسن تسيير وإدارة سياسات التحويلات المالية والاستفادة منها اقتصاديا.

وتشير احصائيات للبنك الدولي[3]، أن البلدان الخمسة التي تلقت أكبر قدرٍ من التحويلات المالية في عام 2024 هي الهند، حيث تُقدر التدفقات بنحو (129 مليار دولار)، تليها المكسيك (68 مليار دولار)، والصين (48 مليار دولار)، والفلبين (40 مليار دولار)، وباكستان (33 مليار دولار). وفي الاقتصادات الصغيرة، تمثل تدفقات التحويلات الداخلة نسبة كبيرة للغاية من إجمالي ناتجها المحلي، وهو ما يبرز أهمية التحويلات لتمويل العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة. وتتصدر القائمة طاجيكستان (45% من إجمالي الناتج المحلي)، تليها تونغا (38%)، ونيكاراغوا (27%)، ولبنان (27%)، وساموا (26%).

ونرى أنه بالرغم من أن حجم التحويلات بالدولار يميل إلى الضخامة في بلدان كبيرة كالهند والمكسيك والصين، فان نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الخام تكون أكبر في بلدان أصغر وأفقر كطاجاكستان مثلا أو تونغا.

إذا يمكن ملاحظة شيء مهم وهو أن الدول المرسلة للتحويلات هي في الغالب دول متقدمة وغنية، عكس الدول المتلقية للتحويلات التي في أغلبها دول فقيرة وتحتاج إلى تنمية اقتصادية. وهي في الحقيقة في أمس الحاجة إلى تدفقات مالية وأرصدة إضافية من العملات الصعبة من أجل تمويل استثمارات عمومية وخاصة.

وعلى كل فان فائدة هذه التحويلات لا يمكن أن ينكرها عاقل، ويمكن أن نلاحظ آثارها على مستويين كلي وجزئي:

فعلى المستوى الجزئي، تمثل التحويلات أموال خاصة من المهاجر المقيم في بلد الاستقبال إلى أسرته في البلد الأصلي. كما أن الأموال المرسلة توجه في الأساس إلى الاستهلاك الأسري اليومي، لتغطية الاحتياجات اليومية للأسرة من مأكل ومشرب وملبس.كما يمكنها من استغلاله في البدء بتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة، حيث تفتقد عادة القدرة على الحصول على مصدر تمويل مضمون. ويمكن أن تلعب التحويلات كذلك دورًا بارزا في تمويل الإنفاق على التعليم والصحة لدى أعضاء الأسرة في الوطن الأم، الأمر الذي يترجم في مساهمتها في تكوين رأس المال البشرى. بالإضافة إلى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إمكانية اقتناء العديد من السلع المعمرة، وتحسين السكن أو بناء منزل جديد .ويخصص أحياناً جزء من التحويلات لسداد ديون استحقت كان أغلبها بسبب تكاليف الهجرة، وما يتبقى يذهب للادخار في صورة شراء مصوغات ذهبية أو للاستثمار وإيجاد أنشطة صغيرة مولدة للدخل.

أما على المستوى الكلي للاقتصاد، فبالرغم من أن غالبية التحويلات تتجه إلى عائلات المهاجرين مباشرة، إلا أن أثرها على مستوى الاقتصاد الكلي لا يمكن إغفاله، وليس أدل على ذلك من أن نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية تصل إلى 25%[4]. والأهم من ذلك أن هذه التحويلات تساهم بشكل أو بآخر في تحسين بعض المؤشرات الكلية كميزان المدفوعات، سعر الصرف، الاحتياطي من النقد الأجنبي وغيرها. كما يمكن أن تكون مساعدا هاما على تخطي بعض الأزمات التي تعصف بالدول المتلقية كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

فلقد أكدت بعض البحوث والدراسات التي قام بها كل من أولبرق (Ahlburg 1996)، تايلور و فيات (Taylor et Wyatt 1996) ، وتايلور بمفرده (Taylor 1999) ، قلت أكدت أن هناك تأثير نسبي للتحويلات على تقسيم الدخل في كل من دولتي تونغا والمكسيك، وفي نفس السياق كانت نتائج الاستقصاء الذي تم على مستوى الأسر الباكستانية والذي قام به الباحث أدامز (Adams, 1998) بينت أن المجموعات التي تحصل على أعلى دخل هي نفس المجموعات التي تستفيد من التحويلات المرسلة لها من طرف أقربائها المهاجرين.

ولا يمكن أن نغفل دور هذه التحويلات في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المتلقية، فبعض الدراسات أكدت ذلك، ومنها دراسة ريتا (Ratha, 2003) التي بينت أن كل دولار مرسل « migradollar » وينفق في المكسيك يمكن أن يرفع الناتج الوطني الخام بـ 2.69 دولار أمريكي، إذا كان المستفيدون من التحويل هم أسر حضرية. و3.17 دولار أمريكي إذا كانت الأسر المتلقية هي أسر ريفية[5].

3. التجربة المصرية في إدارة وتنظيم تحويلات الجالية المصرية بالخارج

من المؤكد أن مصر تعتبر من أكبر الدول العربية وأكثرها أهمية، خاصة من الناحية الديمغرافية والموقع الاستراتيجي وكذا الأهمية السياسية والتاريخية. ولا زالت مصر بما تزخر به من عنصر بشري متنوع وغني، أرض استقبال وهجرة وعبور في نفس الوقت، خاصة في السنوات الأخيرة وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها الأثر الكبير في ذلك. فمنذ عقود طويلة اعتمدت مصر مجموعة تدابير في التعاطي مع مسألة الهجرة والعمالة.

1.3. تطور السياسات المعتمدة من الحكومة المصرية

منذ سنوات الخمسينات من القرن الماضي، طبّقت الحكومة المصرية سياسات مقيّدة للهجرة، واستمر ذلك إلى منتصف الستينات. ففي عام 1967 تحوّلت السياسات المصرية الخاصة بالهجرة إلى تأييد واضح لها، لذلك تم انشاء إدارة للهجرة في وزارة الخارجية عام 1969، بهدف التنسيق بين أجهزة الحكومة المختلفة فيما يتعلق بشؤون الهجرة، وإجراء الدراسات اللازمة، واعطاء توصيات سليمة بسياسات فعالة.

ومع انتهاج سياسة الانفتاح عام 1974، أُزيلت بشكل كامل كل عوائق الهجرة . بدأت الهيئات الحكومية في تنظيم عملية هجرة العمالة إلى الدول العربية، وسمحت للقطاع الخاص بفتح مكاتب تسفير العمال المصرين للخارج[6]. كما تم انشاء العديد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، كان هدفها تقوية العلاقة بين المصريين المهاجرين ووطنهم .وبذلك تم صدور القرار الجمهوري رقم 574 لعام 1981 بإنشاء وزارة الدولة لشؤون الهجرة، وهدفها الأساسي كان رعاية المهاجرين المصريين وتقديم الخدمات اللازمة لهم. وكذلك تم صدور أول قانون للهجرة ورعاية المصريين في الخارج، تحت رقم 111 لسنة 1983، والذي نص في مادته الثانية على أن الدولة لها مسؤولية رعاية المصريين في الخارج وتعمل بكافة الوسائل على تدعيم صلاتهم بالوطن.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وفي عام 1996، اندمجت وزارة شؤون الهجرة مع وزارة القوى العاملة لتصبح وزارة القوى العاملة والهجرة. وكان ذلك بقرار جمهوري يحمل الرقم 165 لعام 1996. وكانت تلك الوزارة مسؤولة بشكل مباشر عن رعاية المصريين في الخارج وتقوية روابطهم ببلدهم الأم. وتلى ذلك إنشاء لجنة عليا للهجرة، عام 1997 بقرار من رئيس الجمهورية، وأنيط بها تحسين التعاون بين الوزارات المختلفة. التي ضمت حوالي 13 وزارة، مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع .ومن مهام هذه اللجنة إنشاء مراكز تدريب للمهاجرين المحتملين وتوعيتهم بأمور الهجرة؛ بالإضافة إلى الحفاظ على صلتهم بوطنهم، من خلال مدّهم بمواد إعلامية وثقافية، وتدريس أولادهم اللغة العربية، وتوفير الخدمات الدينية لهم. وذلك بإرسال الأئمة والقساوسة الى الخارج للتسيير والاشراف على شؤون المصريين الدينية في المهجر.

وقد عقدت الحكومة المصرية عددا من الاتفاقيات بشأن انتقال العمالة والهجرة مع عدد من البلدان العربية التي تستقبل العمالة المصرية، مثل ليبيا وقطر والأردن، وأيضا مع بعض البلدان التي تُصدّر عمالة لمصر، مثل السودان. وكذا الكثير من الإجراءات الأخرى بهدف جذب استثمارات المصريين المقيمين بالخارج[7].

2.3. التطور الكمي لتحويلات الجالية المصرية

سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام 2025 تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق في تاريخ التحويلات المصرية من الخارج، حيث ارتفعت إلى نحو 41.5 مليار دولار (مقابل نحو 29.5 مليار دولار خلال العام السابق 2024).

وعلى المستوى الشهري، ارتفعت التحويلات خلال شهر ديسمبر 2025 بمعدل 24.0 % لتسجل نحو 4.0 مليار دولار (وهو أعلى مستوى شهري تاريخياً) مقابل نحو 3.2 مليار دولار خلال شهر ديسمبر 2024[8].

وبذلك أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تمثل اهم مورد للعمل الصعبة بمصر، مُتقدمة على مصادر أخرى، مثل الصادرات والسياحة وعوائد قناة السويس، وهذا طبعا لم يكن وليد الصدفة، وإنما نتيجة تراكم جهود وسياسات نقدية واضحة عززت الثقة في الجهاز المصرفي المصري. منها قرارات مارس/آذار 2024، وفي مقدمتها تحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة، أسهمت في القضاء على السوق الموازية للدولار، ما أدى إلى عودة تحويلات المصريين عبر القنوات الرسمية والجهاز المصرفي، حسب تصريحات عضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي[9].

ويمكن أن نعرض تطور تحويلات المصريين المقيمين بالخارج منذ سنة 2010 الى اليوم في الجدول التالي:

جدول 2: تطور تحويلات المصريين بالخارج (2010–2025)

السنة	قيمة التحويلات (مليار $)	نسبة التحويلات الى الناتج المحلي (%)
2010	12.4	5.7
2011	14.3	6.1
2012	19.2	6.9
2013	17.8	6.2
2014	19.5	6.4
2015	18.3	5.6
2016	18.5	5.6
2017	24.7	10
2018	25.5	9.7
2019	26.7	8.4
2020	29.6	7.7
2021	31.4	7.4

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2022	28.3	5.9
2023	19.5	4.9
2024	29.5	7.6
2025	41.5	11.9

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات ومعطيات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?end=2024&locations=EG&start=2010

نلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي لحجم التحويلات نتيجة السياسات التي تبنتها الحكومة المصرية بحيث تضاعفت من حوالي 12 مليار دولار سنة 2010 الى حوالي 41.5 مليار دولار في نهاية السنة الحالية 2025، وهو رقم مهم جدا ويعتبر أكبر رقم مسجل في تاريخ التحويلات المصرية. وفي ظل تبني مصر لبرامج وسياسات محفزة للمصريين بالخارج، ومع استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة والعالم التي أصبحت تدفع المصريين بالخارج لتفضيل تحويل مدخراتهم إلى الداخل، كذلك تراجع المخاوف السابقة المرتبطة بسعر التحويل وإمكانية إعادة تحويل الجنيه إلى الدولار تراجعت بدرجة كبيرة بعد استقرار سوق الصرف المصري.

3.3. بعض البرامج التنموية التحفيزية الموجهة خصيصا للجالية بالخارج

1. برنامج "مزرعتك بمصر"

في إطار اهتمام وزارة الخارجية المصرية برعاية المصريين في الخارج وتشجيع جذب استثماراتهم إلى مصر ومساهمتهم في مشروعات التنمية الشاملة، وكذلك زيادة تدفقات تحويلات العملات الأجنبية إلى داخل الاقتصاد المصري، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمام كل المصريين للمشاركة في النهضة الزراعية التي تتم في مصر حالياً.

جاءت مبادرة "مزرعتك في مصر" وهي مشروع وطني أطلقته الحكومة المصرية بالشراكة مع شركة تنمية الريف المصري الجديد ووزارتي الخارجية والهجرة، وتستهدف المصريين المقيمين بالخارج تحديدًا. تهدف المبادرة إلى تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تمكينهم من امتلاك أراضٍ زراعية ضمن مشروع الاستصلاح الزراعي الذي تتبناه الحكومة والرامي الى استصلاح وتطوير 1.5 مليون فدان في الريف المصري الجديد[10].

تتيح هذه المبادرة للمستثمر المصري بالخارج فرصة شراء قطع أرض زراعية تتراوح مساحتها بين 40 و200 فدان، مزوّدة بأنظمة ري حديثة ومستقلة، كما تمكن المواطنين المقيمين بالخارج من الحصول على قطعة أرض في المناطق الزراعية الجديدة، وستقوم الشركة باستصلاح الأرض لحساب المشتري، وإنشاء بئر مياه، وبناء استراحة، وكذلك التجهيزات الخاصة بالأنشطة المصاحبة كالإنتاج الحيواني والخدمات الأخرى، إضافة إلى إمكانية زراعة قطعة الأرض لحساب المشتري خلال السنوات الخمس الأولى، وسداد جزء من أقساط الثمن من خلال عائد الزراعة والاستثمار.

أهدف مبادرة " مزرعتك بمصر":

تهدف المبادرة الى بناء مجتمعات زراعية متكاملة توفر فرص عمل، وخدمات حديثة (سكنية، تعليمية، صحية، ترفيهية)، وبنية تحتية متطورة. إضافة الى جعلها جسراً وطنياً يربط المصريين في الخارج بأرض وطنهم، ويعزز انتماءهم من خلال مشاركتهم الفعّالة في تنمية بلدهم، وتحقيق الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الوطني. كما تهدف الى استثمار مدخرات المصريين بالخارج بالدولار في مشروعات الدولة ما يمكن من تدفق تحويلات العملات الأجنبية إلى داخل البلاد.

مميزات " مبادرة مزرعتك في مصر":

- **مساحات زراعية من 40 إلى 200 فدان:** تتيح للمستثمر اختيار المساحة المناسبة له حسب طاقته المالية وخططه الإنتاجية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **شبكات كهرباء جاهزة:** توفر البنية التحتية الكهربائية اللازمة لتشغيل المنشآت الزراعية والري والتصنيع.
- **طرق ممهدة:** تضمن سهولة الوصول والتنقل داخل المشروع، وتسهيل عمليات النقل والتوزيع.
- **مصادر مياه للري:** تزود الأراضي بأنظمة ري حديثة ومستدامة، مما يضمن كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاجية.
- **مناطق صناعية وخدمية لدعم النشاط الزراعي:** تشمل مصانع تجهيز وتعبئة، ومخازن، وخدمات لوجستية، ومرافق دعم زراعي – مما يحول المشروع إلى منظومة متكاملة.
- يتم عرض الأراضي بأسعار مميزة لتكون شاملة انشاء البنية التحتية والمباني المطلوبة لكل مزرعة بالإضافة الى إدارة المزرعة وتسويق منتجاتها لمدة 5 سنوات.
- حماية العملاء من المصريين بالخارج من اثار سياسة مرونة سعر الصرف التي تتبعها الدولة لتشجيعهم على سداد المستحقات والاقساط بالعملات الأجنبية بسعر الصرف وقت سداد هذه المستحقات والاقساط مع اتاحة تمليك المزرعة للمنتفع بعد سداد كامل الثمن[11].

شروط الاستفادة من مبادرة مزرعتك في مصر:

- إثبات إقامة أو عمل بالخارج: يجب على المتقدم أن يُثبت أنه مقيم أو يعمل خارج مصر (مثل: إقامة، تأشيرة عمل، أو عقد عمل).
- بطاقة رقم قومي وجواز سفر ساريان: ضرورة توفر بطاقة الرقم القومي المصرية وجواز السفر ساري المفعول (لتأكيد الهوية والجنسية).
- يتم دفع 20 % من إجمالي قيمة الأرض كـ "دفعة أولى" بالدولار الأمريكي، كضمان للالتزام.
- دراسة جدوى توضح استصلاح الأرض خلال 3 سنوات بنسبة 60% على الأقل

نتائج المبادرة وآفاق تطويرها:

شهدت مبادرة "مزرعتك في مصر للمصريين بالخارج" إقبالاً كبيراً من المواطنين المصريين المقيمين خارج البلاد، حيث تجاوز إجمالي طلباتهم قطع الأراضي والمشروعات المخصصة للمرحلة الأولى من هذه المبادرة بالكامل، وبدأت الاستعدادات لطرح المرحلة الثانية من المبادرة خلال العام القادم 2027، وذلك حسبما أعلن اليوم الخميس قطاع الهجرة وشئون المصريين بالخارج

قدمت "شركة تنمية الريف المصري الجديد" تقريرا مفصلا الى وزارة الخارجية بتفاصيل المرحلة الأولى من المبادرة، حيث تقدم (170) مواطناً من المصريين بالخارج لحجز كافة المساحات المخصصة للمرحلة الأولى (7600) فدان في منطقة غرب المنيا (سهل المنيا الغربي) وذلك بعد استيفاء كافة شروط ومتطلبات الحجز، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية التخصيص، تمهيداً للبدء في الإعداد للمرحلة الجديدة من المبادرة التي سيتم الإعلان عنها العام القادم 2027 [12]

2. برنامج "بيتك في مصر"

مبادرة بيتك في مصر هي مبادرة أخرى جديدة أطلقتها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج تلبية لمطالب المصريين بالخارج بتوفير آلية تمكنهم من شراء وحدات سكنية بأهم المشروعات العقارية وأكثرها تميزاً بغرض الاستثمار أو الاستقرار.

بحيث تمت المبادرة بوحدات جاهزة للتسليم الفوري وبحد أقصى نهاية 2025. ويبلغ عدد الوحدات السكنية الخاصة بالمبادرة في مرحلتها الأولى نحو 5055 وحدة سكنية وفيلا، بحوالي 12 مشروع في 9 مدن كمرحلة أولى[13]، وهي: العلمين الجديدة، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمنصورة الجديدة، والسادس من أكتوبر، وحدائق أكتوبر، والشيخ زايد، وسور مجرى العيون، والقاهرة الجديدة، والعبور الجديدة. مما يمنح المصريين بالخارج خيارات متعددة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تناسب تطلعاتهم وأهدافهم الاستثمارية. هذه المبادرة لا تقتصر على سرعة التسليم فقط، بل توفر أيضًا تسهيلات غير مسبوقة في السداد، حيث يمكن تقسيط قيمة الوحدة حتى 10 سنوات، مما يجعل امتلاك منزل في مصر أكثر سهولة من أي وقت مضى.

نظرًا للإقبال الكبير الذي شهدته المرحلة الأولى من مبادرة "بيتك في مصر"، فقد تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة لتلبية الطلب المتزايد وتوسيع نطاق الاستفادة. وتأتي هذه المرحلة استمرارًا لحرص الحكومة المصرية على تعزيز الروابط مع المصريين بالخارج، وتوفير فرص متنوعة للسكن والاستثمار العقاري بما يتماشى مع خطط التنمية، بحيث ضمت عددًا من الوحدات السكنية المتميزة، بإجمالي 3000 وحدة سكنية في 19 مشروع، داخل 12 مدينة جديدة، في إطار حرص الدولة على توفير وحدات سكنية للمغتربين الراغبين في الحصول على وحدة داخل وطنهم الأم[14].

مزايا المبادرة:

توفر هذه المبادرة وحدات بمساحات وأسعار متنوعة، مما يجعلها مناسبة لمختلف الشرائح الاقتصادية، سواء كنت تبحث عن وحدة صغيرة للاستثمار أو منزل عائلي واسع. وتشمل[15]:

- ✓ خصومات حصرية تتراوح بين 3 % و 10% مقارنة بالأسعار المعلنة في السوق، مما يمنحك أفضل قيمة مقابل استثمارك العقاري.
- ✓ تسهيلات في الدفع وأنظمة سداد مرنة تمتد حتى 10سنوات، لتسهيل عملية الشراء. مما يجعل امتلاك منزل في مصر أكثر سهولة من أي وقت مضى.
- ✓ تسليم فوري ومواعيد محددة.
- ✓ خيارات سكنية تناسب الجميع

الإجراءات الخاصة بالاستفادة من المبادرة:

- ✓ الدخول إلى موقع بيتك في مصر الرسمي https://beitakfemisr.com/
- ✓ الاطلاع على كراسة الشروط
- ✓ إنشاء حساب جديد وتحميل المستندات المطلوبة:
- ✓ تأكيد حسابك الخاص على موقع المبادرة
- ✓ اختيار الوحدة التي تريدها من الموقع مباشرةً
- ✓ سداد قيمة جدية الحجز وهي: 5000 دولار أمريكي لكل وحدة سكنية، يضاف إليها 50دولارًا مصاريف دراسة (غير مستردة)
- ✓ تأكيد الدفع وإرفاق المستندات: بمجرد الانتهاء من هذه الخطوات، سيتم تأكيد حجز وحدتك رسميًا.
- ✓ الخطوة الثانية (إذا تم قبول طلبك): في حال قبول طلبك لحجز إحدى الوحدات، سيتم سداد المبلغ المطلوب خلال 72ساعة، وسيتم خصم 500 دولار من المبلغ المدفوع مسبقًا. وبعد ذلك يتم دفع باقي قيمة الوحدة أو الفيلا وفقًا للجدول المالي المحدد في دفتر الشروط.

3. برنامج "افتح حسابك في مصر"

أطلق البنك المركزي المصري، ووزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، مبادرة "افتح حسابك في مصر" بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر. وفق بروتوكول تعاون مشترك لتنفيذ المبادرة، وتتيح المبادرة للمصريين العاملين بالخارج إمكانية فتح حسابات مصرفية في البنك الأهلي المصري أو بنك مصر، من خلال التوجه إلى أقرب مقر بعثة دبلوماسية أو قنصلية مصرية بالخارج، لاستيفاء النموذج الخاص بفتح الحساب والتوقيع عليه ثم التصديق عليه من جانب السفارة أو القنصلية التي ستتولى إرساله إلى ديوان وزارة الخارجية لمتابعة توثيق الأوراق ثم تسليمها إلى البنكين. والمبادرة تشمل لحد الآن حوالي 16 دولة حول العالم.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أهداف مبادرة "افتح حسابك في مصر"[16]

- تشجيع تحويلات المصريين بالخارج إلى البنوك المصرية، وتعزيز استثمارهم لمدخراتهم في الأوعية الادخارية المتاحة داخل مصر.
- تيسير الخدمات المصرفية المقدمة لهم. يستجيب لتطلعات كثير من المصريين بالخارج خاصة فيما يتعلق بتيسير المعاملات المصرفية في البنوك المصرية.
- خفض تكلفة تحويل الأموال إلى داخل البلاد إلى أدنى حد ممكن.
- تعميم تجربة تحويل الأموال لحظيًا من الخارج إلى مصر في أي وقت وطوال أيام الأسبوع.
- مواصلة جهود التطوير الرقمي للخدمات المصرفية، بما يعود بالنفع على جميع المتعاملين مع المنظومة البنكية سواء في داخل أو خارج البلاد.
- يحقق المصالح الوطنية ويصب في مصلحة المواطن، ويسهم في زيادة تحويلات المصريين من الخارج، الأمر الذي يعزز الاقتصاد الوطني ويدعم مشاركتهم في مسيرة التنمية التي تشهدها الدولة المصرية.
- دعم جهود الدولة والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي وربط المصريين بالخارج بوطنهم من خلال حلول مصرفية مرنة وسهلة الوصول.
- تمكين المصريين العاملين بالخارج من الاستفادة من الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى التواجد داخل مصر، وذلك من خلال التعاون مع السفارات والقنصليات المصرية في العديد من الدول.
- التزام بنك مصر بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تستجيب لتطلعات المصريين بالخارج، وتوفر لهم أدوات فعّالة لإدارة أموالهم واستثمار مدخراتهم بشكل آمن وموثوق.

مميزات مبادرة "افتح حسابك في مصر"

- تتيح المبادرة فتح حسابات شمول مالي من خلال زيارة السفارات والقنصليات المصرية، باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز سفر ساري فقط.
- الاستفادة من باقة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات المصريين بالخارج، مثل الاشتراك في خدمة الإنترنت البنكي، وإجراء المعاملات البنكية مثل الاستعلام عن الأرصدة وإجراء التحويلات المالية بشكل آمن وسريع وشراء واسترداد الشهادات، بما يعزز من اندماجهم في القطاع المصرفي المصري، ويوفر لهم وسيلة آمنة وموثوقة لإدارة أموالهم واستثمار مدخراتهم داخل مصر[17].

وعند فتح الحساب، يمكن للعميل الاشتراك التلقائي في خدمة الإنترنت البنكي والتي تتيح من خلالها[18]:

- شراء كافة الشهادات بعملة الدولار الأمريكي المتاحة بالبنك
- شراء كافة الودائع لأجل بعملة الدولار الأمريكي المتاحة بالبنك
- شراء شهادات استثمار (أ-ب) المتاحة بالبنك
- شراء / استرداد صناديق استثمار
- الاطلاع على الكشف الإلكتروني المجمع للحسابات
- يمكن لعملاء المبادرة إصدار بطاقة خصم مباشر والتمتع بكافة الخدمات والمنتجات المصرفية عند التقدم لفروع البنك داخل مصر
- يمكن للمصريين المقيمين بالخارج الاشتراك في وثيقة "معاش بكره" بالدولار الأمريكي بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة.
- مصاريف فتح الحساب: مجانا
- المصاريف الإدارية: مجانا
- مصاريف اصدار بطاقة الخصم المباشر: مجانا
- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خطوات مبادرة "افتح حسابك في مصر"

تتيح مبادرة "افتح حسابك في مصر" إمكانية فتح حسابات مصرفية للمصريين العاملين بالخارج، في البنك الأهلي المصري أو بنك مصر من خلال الخطوات التالية[19]:

1) قيام العميل بزيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك والاطلاع على مستند الإرشادات الخاص بالمبادرة، وكذلك الاطلاع على الشروط والاحكام الخاصة بالمبادرة.
2) التوجه إلى أقرب بعثه دبلوماسية أو قنصلية بالخارج لبدء إجراءات استيفاء مستندات فتح الحساب، وسيقوم موظف السفارة او القنصلية بالاطلاع على مستند تحقيق الشخصية وطلب استيفاء التوقيعات وختم نماذج فتح الحساب وتحصيل رسوم التصديق.
3) يتم التصديق من قبل القنصل – السفير وارسال المستندات عبر الحقيبة الدبلوماسية لوزارة الخارجية في مصر
4) تقوم وزارة الخارجية في مصر بالتصديق على توقيعات ممثلي السفارة او القنصلية وإرسال أصل المستندات إلى البنك وسيقوم البنك بإتمام عملية فتح الحساب في خلال ثلاثة أيام من تلقى أصل المستندات
5) بعد فتح الحساب يتم ارسال رسالة نصية للعميل تحتوي على رقم الحساب الخاص به على رقم الهاتف المحمول المسجل على انظمة البنك والذي تم استيفاءه بنماذج فتح الحساب

النتائج المحققة من مبادرة "افتح حسابك في مصر"

تشير بعض المصادر[20] إلى تطور نسبة الشمول المالي في مصر، بحيث ارتفعت نسبة الشمول المالي سنة 2025 إلى 76.6 % من إجمالي السكان، بعدد 63 مليون عميل، بعدما كانت النسبة في عام 2016 لا تتجاوز 15%، وذلك راجع الى أن هذه المبادرة ساهمت بشكل أو بآخر في تشجيع مزيد من الشرائح على الدخول في المنظومة المالية.

وارتفعت احتياطيات مصر من النقد الأجنبي إلى 49.53 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، مقابل 49.25 مليار في أوت 2025، بحسب بيانات صادرة عن المركزي.

وتؤكد بعض التوقعات بنمو قاعدة العملاء بالبنكين، الأهلي المصري، وبنك مصر، بنحو يتراوح بين 15–20 % خلال العام الأول من تفعيل المبادرة، بفضل استقطاب شرائح جديدة من العملاء.

أن يُتيح البنك المركزي لباقي البنوك تطبيق تلك الخدمة فور التأكد من نجاحها على أرض الواقع مع ضرورة التزامهم بالضوابط الرقابية التي يقرّها المركزي لضمان سلامة التنفيذ واستدامة النتائج الإيجابية للمبادرة.

كما توقع خبراء أن تشهد المبادرة زيادة فعلية في عدد عملاء البنوك من المصريين بالخارج، وستنعكس على موارد الدولة من النقد الأجنبي، فضلًا عن دعم الشمول المالي، وربط المصريين بالخارج بالاقتصاد الوطني.

كما أن تيسير فتح الحسابات المصرفية يدعم استمرار اختفاء نشاط السوق الموازي وإتاحة فرصة للمغتربين للاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية والاستثمارية المتاحة في السوق المصرية، مثل الأوعية الادخارية وشهادات الادخار وصناديق الاستثمار.

4. برنامج تأمينك في مصر

مبادرة "التأمين على المصريين العاملين في الخارج" هو مشروع وطني شرعت فيه وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية واتحاد شركات التأمين في إطار مبادرة "تأمينك في مصر." يستهدف منح الحماية التأمينية للمصريين بالخارج، على أن تكون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الآلية الخاصة بتطبيق التأمين للمصريين العاملين في الخارج مبسطة لكي تشمل كافة المصريين بالخارج في كل دول العالم، إذ أنه من أهم مميزات هذا التأمين سهولة التسجيل على المنصة الإلكترونية الخاصة بالمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج.

وقد بدأ العمل بالمبادرة ابتداء من جويلية 2025، بحيث تقوم بالأساس على البيانات الشخصية للمؤمن عليه المذكور اسمه بتصريح العمل وجواز السفر، والمقدمة للمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج والتي تعتبر الهيئة الأساسية للتعاقد وجزءا متمماً للتأمين.

ومن أجل الاستفادة من المبادرة يشترط على المؤمن عليه[21]:

- أن يكون الحد الأدنى للسن 18 سنة والأقصى 65 عامًا عند وقوع حادث أو الوفاة
- يتم إخطار هيئة المجمعة خلال سبعة أيام من طرف المؤمن عليه أو من ينوب عنه، سواء عبر الموقع الإلكتروني للمجمعة أو بالاتصال على هاتف المجمعة، أو عن طريق الإيميل، أو الإدارة العامة لشرطة تصاريح العمل
- يقدم للمجمعة كافة التقارير الطبية وشهادة الوفاة وأية مستندات متعلقة بالحادث، وإذا لم يقم المؤمن عليه أو من ينوب عنه بتلك الالتزامات أو تأخر في القيام بها سقط حقه في المطالبة بالتعويض الذي ينشأ عن هذا الحادث ما لم يتبين من الظروف أن تأخره كان لعذر مقبول.
- في حالة الوفاة بحادث: تلتزم المجمعة بدفع مبلغ 100 ألف جنيه فقط، حيث تدفع المجمعة التكلفة الفعلية لتجهيز وشحن ونقل الجثمان إلى أرض الوطن طبقاَ للمستندات التي تقدم للمجمعة، ثم يوزع باقي المبلغ على الورثة الشرعيين طبقاَ لإعلام الوراثة الذي يتم تقديمه للمجمعة.
- في حالة الوفاة الطبيعية: تدفع المجمعة التكلفة الفعلية لتجهيز وشحن ونقل الجثمان فقط، وبما لا يجاوز مائة ألف جنيها مصرياً.
- العملاء المطلوب التأمين عليهم يشمل فقط عملاء البنك من المصريين العاملين بالخارج والملتحقين بحسابات المنجز بالجنيه المصري من خلال سفارات جمهورية مصر العربية بالخارج (العملاء الجدد).

أهداف مبادرة " تأمينك بمصر"

من أهم الأهداف التي اهتمت بها الحكومة المصرية والتي جاءت المبادرة لتحقيقها يمكن أن نذكر[22]:

- توفير كل أوجه الرعاية للمصريين بالخارج، في إطار رؤية الدولة لدمج المصريين العاملين بالخارج وأسرهم، في شبكات الحماية الاجتماعية.
- تطوير وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية للمصريين بالخارج وأسرهم، لتكون أكثر شمولًا ومواءمة لاحتياجات فئات أكثر تنوعاً من المصريين العاملين بالخارج وأسرهم.
- يؤدى الاتفاق إلى زيادة مبلغ التأمين ليصل إلى 250 ألف جنيه بدلاً من 100 ألف جنيه في حالات الوفاة والعجز الكلي، من أجل تعزيز استفادة المصريين بالخارج من التغطية التأمينية.
- توسيع مظلة التغطية التأمينية من خلال وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية للمصريين بالخارج وأسرهم، لتشمل جميع المصريين العاملين بالخارج وأسرهم، والذي يُعد بمثابة خطوة استراتيجية في مسار تعزيز الشمول التأميني وتحقيق الحماية المالية للفئات المختلفة من أبناء الوطن.
- تسهيل الوصول للخدمات التأمينية ورفع معدلات الشمول التأميني، حيث توفر الوثيقة بذلك حماية مالية أكبر في حالة الوفاة الطبيعية أو نتيجة حادث، أو في حالة تعرض المواطن لحادث تسبب في عجز كلي مستديم أثناء وجوده بالخارج.

خطوات وإجراءات الاستفادة من المبادرة

- لدخول عبر الرابط التالي: https://epti-egy.org/ep/ ثم تسجيل البيانات المطلوبة،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- إرسال بريد إلكتروني لتأكيد التسجيل،
- إدخال البيانات الخاصة بالمؤمن عليه ويقوم بسداد قسط التأمين، والذي يبلغ 100 جنيه مصري فقط في السنة لكل الشرائح، عن طريق البوابة الإلكترونية لبنك مصر
- الحصول على الوثيقة في نهاية الأمر من مكتب تصاريح العمل.

5. برنامج مدرستك في مصر

مبادرة "مدرستك في مصر" هي مشروع وطني يدخل ضمن جهود الحكومة المصرية للتحول الرقمي في التعليم، وتعزيز جسور التواصل المعرفي بين مصر وأبنائها في الخارج، بما يعكس التزام الحكومة بتمكين المصريين المغتربين من الحفاظ على لغتهم وهويتهم من خلال التعليم. وقد أطلقت المبادرة التجريبية في ديسمبر 2025 من طرف وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وبمشاركة عدد من الجهات والهيئات المعنية الأخرى. وتتضمن المبادرة إنشاء فصول دراسية رقمية تفاعلية تتيح للطلاب بالخارج متابعة الدراسة وفق منظومة تعليمية متكاملة، وذلك بالتعاون بين وزارتي الخارجية والتربية والتعليم،

وقد تقرر البدء التجريبي لهذه المبادرة في احدى دول الخليج العربي ليتسنى تقييم أداء هذه الفصول التفاعلية من قبل الطلاب المصريين وأولياء أمورهم المقيمين بهذه الدولة، من أجل تقييم التجربة بشكل كامل وإدراج أية تعديلات أو مقترحات قد ترد من قبل أولياء الأمور أو الطلاب بهدف تحسينها وتطويرها قبل تعميمها على كافة أبناؤنا المصريين في الخارج، وبحيث تكون الفصول التفاعلية هي فصول مراجعة مجانية لكافة الامتحانات المقررة مستقبلا

وسيتم بعد ذلك الإعلان عن إطلاق المنصة والتطبيق على الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وكذلك على كافة صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية مصر العربية بالخارج، وكذا على الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

أهداف مبادرة " مدرستك في مصر"

تهدف المبادرة إلى تقديم خدمات تعليمية رقمية متطورة لأبناء المصريين المقيمين في الخارج، بما يضمن دراستهم للمناهج المصرية باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، مع التركيز على تعميق ارتباطهم الثقافي والتربوي بالوطن الأم، من خلال تعليم مصري أصلي مشابه للمناهج المحلية يراعي احتياجاتهم وظروفهم المختلفة. وذلك أسوة بالطلاب المصريين المقيمين في مصر، من خلال معلمين متميزين ذوي خبرة في مجال التدريس، وفق أحدث الوسائل التكنولوجية، ولتعزيز ارتباطهم بالوطن ثقافياً وتعليمياً.

4. آليات الاستفادة من التجربة المصرية لتعزيز تحويلات الجالية الجزائرية

تعتبر تجربة مصر باعتبارها من التجارب العربية الرائدة في تعبئة تحويلات الجالية بالخارج وتعظيم دورها في دعم الاستقرار الاقتصادي. فقد استطاعت مصر أن ترفع من حجم تحويلاتها إلى مستويات جعلتها من بين أكبر الدول المتلقية للتحويلات في المنطقة، بحيث أصبحت هذه التدفقات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، متقدمة في بعض الفترات على عائدات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. ويرتبط هذا الأداء بجملة من الإصلاحات النقدية والمؤسساتية، وباعتماد أدوات مالية موجهة للمغتربين، ما يعكس دور السياسات العمومية في توجيه سلوك التحويل وتعزيزه عبر القنوات الرسمية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.4. المقارنة الكمية بين مصر والجزائر

رغم التقارب النسبي بين الجزائر ومصر في الجغرافيا والتاريخ والعادات والثقافة وحتى في النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري بشكل نسبي، إلا أن هناك فروق جوهرية في الكثير من المؤشرات الاقتصادية والبنية الهيكلية والتوجهات في السياسات والبرامج الحكومية. ففي حين نجد أن الجزائر البلد النفطي الكبير ما زال يعتمد كليا على المحروقات كمصدر وحيد للدخل الوطني. اتجهت مصر الى تنويع مصادر دخلها بين السياحة والزراعة والاعتماد على التحويلات المالية لجاليتها بالخارج كأحد أهم المصادر للدخل التي تعول عليها الحكومة لتدعيم القطاعات الأخرى. ففي مقارنة بسيطة فيما يخص حجم التحويلات ونسبتها وأهميتها في الاقتصاد نرى فرقا واضحا يبرزه الجدول رقم 3:

جدول 3: مقارنة المؤشرات الأساسية لتحويلات الجالية بين مصر والجزائر

المؤشر	مصر	الجزائر
عدد الجالية بالخارج	حوالي 14 مليون	حوالي 6 مليون
حجم التحويلات السنوية	41.5 مليار دولار (2025)	1.8 مليار دولار (2024)
التحويل للفرد سنوياً	حوالي 2000 الى 2700 دولار	حوالي 300 دولار فقط (تحويلات رسمية)
نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي	11.9 % (2024)	0.7 % (2024)
ترتيب الدولة عالمياً	المرتبة السابعة عالميا (2025)	المرتبة 55 الى 60 عالميا

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لإحصائيات البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?end=2024&start=1970&type=shaded&view=chart

يبين الجدول وجود فجوة كبيرة وواضحة جدا بين مصر والجزائر في حجم التحويلات. فبينما تتجاوز التحويلات المصرية مؤخرا حاجز 40 مليار دولار سنوياً، رغم أن الجالية الجزائرية في الخارج كبيرة نسبيًا (خاصة في أوروبا)، إلا أن حجم تحويلاتها يبقى ضعيفًا عالميًا، حيث لا تتجاوز نحو 2 مليار دولار سنويًا، مما يضع الجزائر في منتصف الترتيب العالمي تقريبًا وبعيدًا جدًا عن الدول الرائدة في استقطاب تحويلات الجاليات. وهو ما يعكس تأثير السياسات والبرامج الاقتصادية والمؤسساتية المحفزة التي تبنتها مصر في استقطاب مدخرات المغتربين. كما يظهر أن متوسط التحويل للفرد المصري في الخارج يفوق نظيره الجزائري بعدة مرات، وهو ما يدل على أن المشكلة لا ترتبط بحجم الجالية بقدر ما ترتبط بمدى توفر الحوافز المالية والمصرفية التي تشجع على تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية. وبالتالي نرى أن نسبة التحويلات تساهم بشكل واضح جدا وتقارب 10% من اجمالي الناتج الوطني بمصر مقارنة بالجزائر التي لا تتجاوز مساهمتها 1% من الناتج المحلي، وهي خسارة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2.4. المقارنة المؤسسية بين السياسات المصرية والواقع الجزائري

يوضح الجدول التالي أهم السياسات والبرامج والمبادرات المقامة في مصر مقارنة بالواقع الجزائري فيما يخص تشجيع وتحفيز الجالية للاستفادة الاقتصادية منها:

جدول 4: مقارنة السياسات والبرامج

المجال	التجربة المصرية	الوضع في الجزائر
الإطار المؤسسي	مؤسسات وهيئات متنوعة	لا توجد مؤسسات وهيئات متخصصة بنفس القوة
الخدمات المصرفية	فتح حسابات عن بعد للمغتربين	محدودية الخدمات المصرفية للجالية
برامج الاستثمار	مزرعتك في مصر	برامج محدودة موجهة للمغتربين
الاستثمار العقاري	بيتك في مصر	برامج عقارية غير مهيكلة للجالية
الخدمات الاجتماعية	برامج تأمين وتعليم لأبناء الجالية	مبادرات محدودة وموسمية غالبا
التحويلات الرقمية	تطوير التحويلات الرقمية	انتشار القنوات غير الرسمية بشكل عام

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى معطيات وبيانات سبق ذكرها في الفقرات السابقة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تُظهر المقارنة المؤسسية بين السياسات المعتمدة في مصر والواقع القائم في الجزائر وجود تباين واضح في درجة تنظيم وإدارة ملف تحويلات الجالية في الخارج. فبينما طورت مصر إطارًا مؤسسيًا متكاملاً يهدف إلى تعبئة موارد جاليتها وتحفيز تحويلاتها المالية، لا يزال هذا المجال في الجزائر يفتقر إلى آليات مؤسسية متخصصة قادرة على استقطاب هذه التدفقات المالية وتوجيهها بفعالية نحو الاقتصاد الوطني.

ففي الحالة المصرية، تتجسد السياسة العامة في وجود هياكل مؤسسية وبرامج حكومية موجهة خصيصًا للجاليات في الخارج، حيث يتم التعامل مع تحويلات المهاجرين باعتبارها موردًا استراتيجيًا من موارد العملة الصعبة ودعامة مهمة للاقتصاد الوطني. وقد تجسد ذلك في تبني سياسات تحفيزية متنوعة تشمل تسهيل القنوات الرسمية للتحويل، وتطوير منتجات مصرفية موجهة للمغتربين، إضافة إلى إطلاق مبادرات استثمارية تستهدف مدخرات الجاليات وربطها بمشروعات التنمية الوطنية. كما أسهم التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي في تعزيز الثقة في النظام المالي وتوسيع قاعدة التحويلات الرسمية.

في المقابل، يعكس الواقع الجزائري غياب مقاربة مؤسسية واضحة في إدارة هذا الملف، حيث لا تزال السياسات الموجهة للجالية في الخارج ذات طابع إداري أو دبلوماسي أكثر منها اقتصادي أو مالي. ويترتب على ذلك محدودية المبادرات الموجهة لتحفيز تحويلات الجزائريين المقيمين في الخارج، فضلاً عن ضعف الأدوات المالية والاستثمارية التي يمكن أن تستقطب مدخراتهم. كما أن غياب برامج تحفيزية واضحة وتعدد القيود التنظيمية المرتبطة بالنظام المالي يسهمان في توجيه جزء معتبر من التحويلات عبر قنوات غير رسمية، وهو ما يحد من انعكاسها الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وتكشف هذه المقارنة أن الفارق بين التجربتين لا يرتبط فقط بحجم الجالية أو قدرتها المالية، بل يعود أساسًا إلى طبيعة السياسات العمومية والبيئة المؤسسية المنظمة لهذا المجال. ففي حين تتبنى مصر مقاربة استباقية تقوم على دمج الجالية في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، لا يزال التعامل مع هذا المورد في الجزائر محدودًا ضمن أطر تقليدية لا تستثمر الإمكانات الكامنة للجالية الجزائرية في الخارج.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تعزيز مساهمة تحويلات الجالية في الاقتصاد الجزائري يتطلب منا الانتقال من مقاربة إدارية تقليدية إلى مقاربة اقتصادية مؤسسية أكثر شمولاً، تقوم على تطوير سياسات تحفيزية واضحة، وتوسيع الأدوات المصرفية والاستثمارية الموجهة للمغتربين، إضافة إلى تحسين بيئة التحويلات الرسمية بما يعزز الثقة ويشجع على توجيه المدخرات نحو القنوات المالية الرسمية التي يمكن احصاءها والرقابة عليها.

وبشكل عام يمكن الاستفادة من البرامج التي تبنتها الحكومة المصرية مؤخرا باستنساخها محليا وفق مقاربة تراعي الخصوصية الجزائرية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو خصوصية الجالية الجزائرية بالخارج.

جدول 5: آليات الاستفادة من التجربة المصرية

البرنامج المصري	الهدف	إمكانية التطبيق في الجزائر
افتح حسابك في مصر	تسهيل فتح الحسابات للمغتربين	إطلاق خدمات فتح الحسابات البنكية للجالية عبر القنصليات
مزرعتك في مصر	تشجيع استثمار المغتربين في الزراعة	منح أراضٍ فلاحية للمغتربين بعقود امتياز طويلة
بيتك في مصر	جذب مدخرات المغتربين للاستثمار العقاري	برامج سكنية موجهة للجالية بالعملة الصعبة
تأمينك في مصر	توفير حماية اجتماعية للمغتربين	برامج تأمين اجتماعي للمهاجرين الجزائريين
مدرستك في مصر	الحفاظ على ارتباط أبناء الجالية بالوطن	انشاء منصات تعليمية جزائرية لأبناء الجالية

المصدر: من اعداد الباحث

يمكن للجزائر الاستفادة من هذه البرامج عبر تصميم سياسات مشابهة تراعي الخصوصية الاقتصادية الجزائرية .فإطلاق برامج استثمارية موجهة للجالية، خاصة في قطاعات الزراعة والسكن والصناعة، يمكن أن يسهم في توجيه جزء معتبر من مدخرات المهاجرين نحو الاقتصاد الوطني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما أن تطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتسهيل فتح الحسابات البنكية للمغتربين قد يساعد على تقليص الاعتماد على القنوات غير الرسمية للتحويلات، وهو ما من شأنه رفع حجم التدفقات المالية المسجلة رسمياً.

5. خاتمة:

قد نتفق مع الكثير من الخبراء والمختصين على أهمية وضرورة التحويلات المالية في دعم الاقتصادات المحلية. خاصة إذا تعلق الأمر بالنقود المرسلة على أساس استثمارات أو التي ستحول لاحقا إلى استثمارات إنتاجية مدرة للدخول والثروة. لكن الإشكالية الملحة التي تطرح نفسها أن أغلب هذه الأموال المرسلة توجه نحو قطاعات غير إنتاجية ونحو الاستهلاك الأسري على وجه الخصوص. رغم أننا لا ننفي أهمية الاستهلاك في تحريك العملية الإنتاجية.

يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة المصرية في مجال تعظيم تحويلات العاملين بالخارج من خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسسية والاقتصادية التي أثبتت فعاليتها في الحالة المصرية. ويمكن هنا ايجاز بعض الاقتراحات التي يمكن ان تتبناها الحكومة الجزائرية:

- ✓ وتتمثل أولى هذه الآليات في تعزيز دور الجهاز المصرفي في استقطاب مدخرات الجالية الجزائرية عبر تطوير المنتجات المالية الموجهة للمغتربين وتبسيط إجراءات التحويل.
- ✓ كما يبرز عنصر الحوافز الاقتصادية كعامل أساسي، حيث يمكن اعتماد سياسات تحفيزية تشمل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الاستثمارية لفائدة الجزائريين المقيمين بالخارج.
- ✓ ضرورة تحسين مناخ الأعمال وتوفير قنوات استثمار آمنة وشفافة من العوامل الضرورية لتوجيه جزء من التحويلات نحو الاستثمار المنتج بدل الاقتصار على الاستهلاك.
- ✓ يمكن للدولة إطلاق برامج استثمارية خاصة بالجالية أو إنشاء صناديق استثمار موجهة للمغتربين بما يعزز ارتباطهم بالاقتصاد الوطني ويساهم في تعبئة موارد مالية إضافية.
- ✓ تعزيز الثقة في النظام البنكي والشفافية في عمليات التحويل التي يجب أن تمر عبر قنوات رسمية لتسهيل ادارتها ومراقبتها واحصائها.
- ✓ خلق سوق مراقب للعملة (مكاتب صرف رسمية) والعمل على انحسار الأسواق غير الرسمية للعملة، من أجل وضوح صورة إحصائية للتحويلات من قبل الحكومة والبنك المركزي.
- ✓ تبسيط الإجراءات وخفض العراقيل الادارية في وجه المستثمرين المغتربين لتشجيعهم في تحويل كل أو جزء من استثماراتهم نحو الجزائر

أخيرا هي محاولة بسيطة أردنا من خلالها تسليط الضوء على ملف مهم جدا وهو ملف التحويلات المالية للجالية، الذي يمكن أن يكون عاملا مهما ومفصليا وأحد أهم الروافد التي يجب أن يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في الجزائر من أجل المساهمة في الدخل الوطني وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات التي عملت ومازالت تعمل عليها كل الحكومات المتعاقبة في الجزائر ولم تصل الى النتائج المطلوبة. لذلك نتمنى أن تعمل الحكومة الجزائرية وأن تعطي الاهتمام الكافي لهذا الملف إسوة بالتجربة المصرية التي تعتبر رائدة في العالم العربي والقارة الافريقية وحتى على المستوى العالمي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6. المراجع والاحالات:

[1] بيانات البنك المركزي المصري:
https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2026/01/05/08/30/remittances-january-november-2025 (consulté 05/01/2026)

[2] علا الخواجة (2007)، **الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين "بالتطبيق على دول شمال أفريقيا"**. ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، من تنظيم: جامعة الدول العربية – إدارة المغتربين العرب – بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ص.06- 08.

[3] Migration data portal, World Bank, 2025
https://www.migrationdataportal.org/international-data?i=remit_re_gdp&t=2023 (consulté 10/03/2026)

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا – (2009)، **آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية**. نشرة التنمية الاجتماعية، العدد السادس، ص.09

[5] **Les Transferts De Fonds Internationaux Des Emigrés Et Leur Rôle Dans Le Développement**(2006). Perspectives Des Migrations Internationales, PARTIE III, Édition SOPEMI ,OCDE, pp. 02-13

[6] فاخر عاقل، **هجرة الأدمغة**. مجلة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ص. 8 – 11.

[7] ايمن زهري (2015). **استراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية: حالة مصر**، ورشة عمل حول تحويلات العاملين والتنمية في السودان الخرطوم.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/ppt3.pdf

[8] عن صفحة رئاسة مجلس الوزراء المصري:
https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/415-/1488932759943806
(Consulté *23*/02/2026)

[9] تصريحات الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي محمد عبد العال لصحيفة CNN بالعربية يوم 24 فيفري 2026:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2026/02/24/egyptians-abroad-break-records-in-remittances-for-2025

[10] https://mashroo3k.com/oppert (Consulté 01/03/2026)

[11] موقع وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج:
https://www.mfa.gov.eg/ar/Ministers/Details/MinistryNews/1503 (Consulté 28/02/2026)

[12] موقع الهيئة الوطنية للإعلام:
https://www.maspero.eg/economy/2026/01/15/920937 (Consulté 01/03/2026)

[13] الموقع الرسمي لمبادرة بيتك في مصر:
https://beitakfemisr.com (Consulté 01/03/2026)

[14] الموقع الرسمي لهيئة المجتمعات العمر انية الحديثة
http://www.newcities.gov.eg/dis_N_17-3-2019.aspx?ID=7037 (Consulté 01/03/2026)

[15] https://www.propertyfinder.eg/blog/ (Consulté 01/03/2026)

[16] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري
https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/10/26/12/45/governor-of-the-cbe-and-minister-of-foreign-affairs-emigrationes (Consulté 02/03/2026)

[17] الموقع الرسمي لبنك مصر
https://www.banquemisr.com/ar-EG/ABOUT-US/News/Banque-Misr-Participates-in-the-Open-Your-Account-in-Egypt-Initiative-for-Egyptians-Working-Abroad (Consulté 02/03/2026)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

[18] الموقع الرسمي للبنك الأهلي المصري
https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/ProductCategory?inParams=%7B%22CategoryID%22%3A%22OpenYourBankAccountInEgypt%22%7D (Consulté 02/03/2026)

[19] الموقع الرسمي لبنك مصر
https://www.banquemisr.com/Home/SMEs/Retail%20Banking/Initiative%20of%20opening%20your%20bank%20account%20in%20Egypt (Consulté 02/03/2026)

[20] نورهان أسامة (2025)، "**افتح حسابك في مصر**".. **مبادرة جديدة تعيد الثقة بالقطاع المصرفي وتعزز التدفقات الدولارية**. مجلة البورصة الالكترونية، جمهورية مصر العربية.
https://www.alborsaanews.com/2025/11/03/1926182 (Consulté 02/03/2026)

[21] الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية
https://sis.gov.eg/ar/ (Consulté 04/03/2026)

[22] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج
https://www.mfa.gov.eg/ar/Ministers/Details/MinistryNews/2643 (Consulté 04/03/2026)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)